رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ٤ / ٤ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٢ / ٦ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٥

محددات سوق الطاقة العالمي رؤية استشرافية لوضع العراق في العقدين القادمين

Determinants of the Global Energy Market: A Forward-Looking Vision for Iraq's Situation in the Next Two Decades

م.م. أزهر محمود سليمان محمود

Azhar Mahmoud Suleiman Mahmoud

جامعة تكريت / كلية العلوم

Tikrit University / College of Science

aazhar.m.s@tu.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تقديم رؤية استشرافية لموقع العراق في سوق الطاقة العالمي في ظل التحديات والتحولات الكبرى التي يشهدها هذا السوق. ينطلق البحث من تحليل محددات سوق الطاقة، مثل التحول العالمي نحو مصادر الطاقة النظيفة، والتقلبات الاقتصادية، والصراعات الجيوسياسية، وتزايد الطلب العالمي، مع التركيز على أثر كل منها في رسم ملامح السوق المستقبلية.

كما يتناول البحث الفرص المتاحة للعراق بفضل احتياطاته الضخمة من النفط والغاز، وموقعه الجغرافي، وإمكاناته في الطاقة الشمسية، إلى جانب التحديات الهيكلية والتنظيمية التي تعيق استغلال هذه الفرص.

ويعرض البحث أربعة سيناريوهات مستقبلية محتملة لدور العراق في سوق الطاقة: (١) كمصدر مستقر ومتنوع للطاقة، (٢) استمرار الاعتماد التقليدي على النفط، (٣) التحول المتأخر والاضطراري، و(٤) العراق كدولة عبور إقليمية للطاقة. وتُختتم الدراسة بسلسلة من التوصيات الاستراتيجية تهدف إلى تعزيز مكانة العراق في السوق العالمية للطاقة.

يشكل هذا البحث مرجعًا تحليليًا واستشرافيًا لصانعي القرار في العراق، ويسلط الضوء على الحاجة الماسة إلى إصلاحات هيكلية وسياسات طاقة متكاملة تواكب المتغيرات العالمية وتضمن استدامة الموارد وموقعًا تنافسيًا مستقبليًا.

الكلمات مفتاحية: "سوق الطاقة"،"العراق"،"المستقبل"

Abstract

This research aims to provide a forward-looking vision of Iraq's position in the global energy market in light of the major challenges and transformations it is witnessing. The research begins by analyzing energy market determinants, such as the global shift toward clean energy sources, economic fluctuations, geopolitical conflicts, and increasing global demand, focusing on the impact of each on shaping the future of the market.

The research also examines the opportunities available to Iraq thanks to its vast oil and gas reserves, its geographical location, and its potential for solar energy, along with the structural and regulatory challenges that hinder the exploitation of these opportunities.

The research presents four possible future scenarios for Iraq's role in the energy market: (1) as a stable and diversified energy source, (2) continued traditional dependence on oil, (3) a delayed and forced transition, and (4) Iraq as a regional energy transit country. The study concludes with a series of strategic recommendations aimed at strengthening Iraq's position in the global energy market. This research serves as an analytical and forward-looking reference for decision-makers in Iraq, highlighting the urgent need for structural reforms and integrated energy policies that keep pace with global changes and ensure resource sustainability and a competitive future.

Keywords: "Energy Market", "Iraq", "Future"

المقدمة

تعصف بأسواق الطاقة العالمية في الوقت الراهن رياح متعاكسة الاتجاهات تجد تأثيرها في تقلبّات مستويات الأسعار. فهناك الأزمات الاقتصادية العالمية المستمرة منذ عام ٢٠٠٨ في الدول الصناعية الغربية من ناحية، يقابلها من ناحية أخرى استدامة عملية النمو الاقتصادي في الدول الناشئة (الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية). وقد ترك هذا الشرخ في نمو الاقتصادات العالمية الكبرى بصماته على معدلات نمو الطاقة العالمية، فقد استمرت زيادات الطلب على الطاقة، رغم الأزمات الاقتصادية في الدول الصناعية التقليدية (أوروبا والولايات المتحدة) بسبب الحجم الاقتصادي الكبير للدول الناشئة ومعدلات الطلب العالية فيها، والذي أصبح يوازي نصف الطلب العالمي على الطاقة تقريباً، أي إنه يقارب مستوى الطلب على الطاقة في الدول الصناعية الغربية. وتتميز أسواق الطاقة العالمية بالمميزات الآتية:

١. وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل واحد منهم نسبة عالية من الناتج الإجمالي.

٢. السعر والكميات المنتجة تكون محتكرة.

٣. الطلب على مصادر الطاقة غير مرن، لأنه لا يوجد بديل عنه خاصة في قطاع النقل سواء أكان ذلك عند زيادة السعر فان الكميات المطلوبة لا تتقلص أو تنكمش أم في حالة انخفاض السعر فأن الكميات لا تتوسع أو تزداد بصورة أكبر مما هي عليه لتغيير السعر، مع وجود محاولات لوجود البدائل.

٤. تمتاز السوق بعدم الاستقرار واحداث الأزمات فيها بسبب وجود قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار.

٥. أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي، والتي تُعد من أكثر القطاعات تأثيرًا على الاقتصاد العالمي والاستقرار السياسي والأمن البيئي. في ظل هذه التحولات، يصبح من الضروري فهم موقع العراق وإمكاناته ضمن هذا السياق، خاصةً وأنه يُعد من أبرز الدول الغنية بالموارد النفطية والغازية. وتكمن أهمية البحث فيما يلي:

١. الجانب الأكاديمي والمعرفي: يقدم البحث إضافة نوعية إلى الأدبيات المتعلقة بسوق الطاقة، لا سيما في المنطقة العربية، ويعزز من الفهم التحليلي للسيناريوهات المستقبلية المحتملة.

٢. الجانب الاستراتيجي والاقتصادي: يساعد صناع القرار في العراق على تبني رؤى بعيدة المدى لاستغلال الموارد الطاقوية بطريقة فعالة، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام.

٣. الجانب السياسي والجيوسياسي: يُبرز البحث أهمية العراق كمحور استراتيجي محتمل في التوازنات الطاقوية الإقليمية والدولية، ما يعزز من نفوذه السياسي إذا ما أُحسن توظيف إمكاناته.

٤. الجانب البيئي والتنمية المستدامة :يتناول البحث أهمية التحول نحو الطاقات المتجددة، ما يدعم جهود العراق في خفض الانبعاثات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥. الإسهام في رسم السياسات: يشكل البحث أداة داعمة لرسم سياسات طاقوية فعالة ومتكاملة تراعي التحديات العالمية وتوفر بدائل تنموية مستقبلية.

بذلك، فإن هذا البحث لا يقتصر على دراسة أكاديمية تقليدية، بل يمثل مساهمة فكرية واستراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرة العراق على التكيف مع التغيرات العالمية وضمان موقعه الفاعل في سوق الطاقة المستقبلي.

أهداف البحث: تنبع أهمية هذا البحث من التغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي، والتي تُعد من أكثر القطاعات تأثيرًا على الاقتصاد العالمي والاستقرار السياسي والأمن البيئي. في ظل هذه التحولات، يصبح من الضروري فهم موقع العراق وإمكاناته ضمن هذا السياق، خاصةً وأنه يُعد من أبرز الدول الغنية بالموارد النفطية والغازية.

تكمن أهمية البحث فيما يلي:

١. الجانب الأكاديمي والمعرفي: يقدم البحث إضافة نوعية إلى الأدبيات المتعلقة بسوق الطاقة، لا سيما في المنطقة العربية، ويعزز من الفهم التحليلي للسيناريوهات المستقبلية المحتملة.

٢. الجانب الاستراتيجي والاقتصادي: يساعد صناع القرار في العراق على تبني رؤى بعيدة المدى لاستغلال الموارد الطاقوية بطريقة فعالة، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط الخام.

٣. الجانب السياسي والجيوسياسي: يُبرز البحث أهمية العراق كمحور استراتيجي محتمل في التوازنات الطاقوية الإقليمية والدولية، ما يعزز من نفوذه السياسي إذا ما أُحسن توظيف إمكاناته.

٤. الجانب البيئي والتنمية المستدامة: يتناول البحث أهمية التحول نحو الطاقات المتجددة، ما يدعم جهود العراق في خفض الانبعاثات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٥. الإسهام في رسم السياسات: يشكل البحث أداة داعمة لرسم سياسات طاقوية فعالة ومتكاملة تراعي التحديات العالمية وتوفر بدائل تنموية مستقبلية.

بذلك، فإن هذا البحث لا يقتصر على دراسة أكاديمية تقليدية، بل يمثل مساهمة فكرية واستراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرة العراق على التكيف مع التغيرات العالمية وضمان موقعه الفاعل في سوق الطاقة المستقبلي.

مشكلة البحث: الرغم من أن العراق يمتلك واحدًا من أكبر احتياطات النفط والغاز في العالم، ويقع في موقع جغرافي استراتيجي، إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من تحويل هذه المزايا إلى قوة استراتيجية مستدامة في السوق العالمية للطاقة. يعود ذلك إلى مجموعة من الإشكاليات البنيوية، مثل ضعف البنية التحتية، الاعتماد الكبير على النفط الخام، ضعف الحوكمة، وتأخر السياسات الإصلاحية. ومن هنا تبرز مشكلة البحث في التساؤل التالي:

"كيف يمكن للعراق أن يعزز موقعه في سوق الطاقة العالمي في ظل التغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية؟"

وتتفرع من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

١. ما هي المحددات الأساسية التي تؤثر على سوق الطاقة العالمي؟

٢. ما هو أثر كل من العوامل السياسية، والاقتصادية، والبيئية على مستقبل الطاقة؟

٣. ما هي السيناريوهات المحتملة لدور العراق في السوق العالمية للطاقة؟

٤. ما السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن يتبناها العراق لضمان موقع مستقبلي فعّال في هذا السوق؟

منهجية البحث: المؤثرة في سوق الطاقة العالمي، واستقراء الاتجاهات المستقبلية ذات العلاقة بموقع العراق وإمكاناته في هذا السوق. وقد تم استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية كما يلي:

١. المنهج الوصفي التحليلي: لتوصيف وتحليل محددات سوق الطاقة (السياسية، الاقتصادية، البيئية، التكنولوجية)، وتفسير علاقتها بواقع العراق.

٢. المنهج الاستشرافي: لبناء سيناريوهات مستقبلية محتملة لموقع العراق في سوق الطاقة، اعتمادًا على المتغيرات الدولية والإقليمية، والفرص المتاحة والتحديات القائمة.

المبحث الأول: محددات سوق الطاقة العالمي:

١.الاستثمار في الطاقات البديلة:

تعد الطاقة البديلة من الثروات الطبيعية التي تسعى معظم الدول الإفادة منها إلى حد ممكن واستثمارها بكفاءة لتلبي متطلبات غير محدودة للطاقة؛ بهدف التخلص أزمة الطاقة العالمية التي تظهر بين حين وآخر والتي تتلخص بعدم التوازن ما بين حجم الإنتاج وحجم الاستهلاك العالمي، فضلاً عن الحفاظ على مصادر الطاقة الناضبة (الفحم، والنفط، والغاز الطبيعي)، لهذا فقدِ استدعت الحاجة إلى ظهور مفهوم الطاقة المتجددة والتي تعرف بأنها الطاقة التي يمكن الحصول عليها من المصادر الطبيعية المتجددة غير القابلة للنضوب، وهي طاقة نظيفة لا ينتج عن استخدامها أي أضرار بيئية عن طريق استغلال مصادرها (طاقة الرياح، والطاقة الشمسية، والطاقة الكهرومائية، وغيرها) وبهذا فهي طاقة يتجدّد مصدرها باستمرار غير قابلة للنفاد والنضوب. [١]

تشير بيانات (Bloomberg NEF) إلى تحقيق استثمارات الطاقة النظيفة رقماً قياسياً بلغ ٢.١ تريليون دولار في ٢٠٢٤، بارتفاع ١١% عن ٢٠٢٣، مدفوعةً بشكل أساسي بالنقل الكهربائي والطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتوسيع الشبكات الذكية[٢]، وقد شكلت هذه الاستثمارات نحو ثلث إجمالي الإنفاق على الطاقة، متجاوزةً بذلك استثمارات النفط والغاز لأول مرة[٣]، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن إنفاق القطاع الخاص والعام على التقنيات النظيفة بات أعلى من مجمل إنفاق الوقود الأحفوري، مما يعكس ثقة المستثمرين في العائدات طويلة الأجل للتكنولوجيات المنخفضة الكربون[٤].

أسهم ارتفاع استثمارات الطاقة المتجددة في رفع حصتها في مزيج الكهرباء العالمي إلى أكثر من ٣٠% بحلول نهاية ٢٠٢٤، مقابل ٢٥% في ٢٠٢٠[٥]، كما خفّض الاعتماد على الفحم بنحو ٥ نقاط مئوية خلال العام ذاته، فيما استقرت حصة النفط والغاز عند مستويات منخفضة نسبياً مقارنةً بالسنوات السابقة[٦]، وقد أدى ذلك إلى تراجع تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة؛ إذ انخفضت أسعار وحدات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بنسبة ١٥% سنوياً نتيجة لاقتصاديات الحجم وتحسين الكفاءة الصناعية[٧].

٢.الجانب البيئي:

إن الاهتمام العالمي الرسمي والشعبي، بقضايا البيئة والتغير المناخي، بدأ يترك بصماته هو الآخر على استهلاك الوقود الأحفوري. فإلى جانب الاتفاقيات الدولية، أصبح المواطن بدوره يعي أهمية ترشيد استهلاك الطاقة، وذلك بسبب التخوف من تأثيرات التغير المناخي على البيئة، ناهيك عن الضرائب العالية المفروضة على استهلاك الطاقة، ولاسيما في الدول الصناعية[٨].

يلعب الجانب البيئي دورًا محوريًا في تشكيل سوق الطاقة العالمي من خلال مجموعة من الآليات الرئيسية[٩]:

أولًا: تؤثر السياسات واللوائح البيئية (كالحد من انبعاثات الميثان وضرائب الكربون) مباشرة على تكاليف الإنتاج وأسعار الطاقة وتوجهات الاستثمار نحو المصادر النظيفة.

ثانيًا: يتطلب التغير المناخي استثمارات متزايدة في البنية التحتية لمواجهة تأثيرات التقلبات المناخية على الطلب (كالحرارة القصوى) وعلى الإنتاج (كالجفاف والفيضانات).

ثالثًا: تشجع الحوافز الحكومية وأسواق الطاقة الخضراء (التزامات القبول والتسعير الكربوني) الانتقال إلى الطاقة المتجددة، ما رفع نصيبها في مزيج الكهرباء العالمي إلى ما يزيد على ٣٠% بحلول ٢٠٢٤.

رابعًا: تؤدي الضغوط البيئية والاجتماعية والمشاركة التطوعية في أسواق الطاقة الخضراء إلى توجيه التمويل نحو مشاريع منخفضة الكربون بكثافة، مما يعزز استدامة القطاع ويحسن أمن الطاقة على المدى البعيد.

٣.الحروب والعوامل السياسية: ومن امثلتها الحرب بين روسيا واوكرنيا

تلعب الحروب والعوامل السياسية دورًا حاسمًا في تشكيل أداء سوق الطاقة العالمي عبر التأثير على الإمدادات والأسعار وأنماط التجارة والاستثمار. فقد أدت الحرب الروسية–الأوكرانية إلى خفض إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا إلى أقل من ١٠% بحلول يناير ٢٠٢٣، مع تعويض جزئي عبر الغاز النرويجي و LNG مما أعاد توجيه أنماط التجارة الإقليمية[١٠]، وارتفعت أسعار الغاز الأوروبية إلى مستويات قياسية تجاوزت ٣٠٠ يورو للميغاوات ساعة في ٢٠٢٢ قبل أن تنخفض إلى نحو ٥٠ يورو بفضل تخزين موسمي وإجراءات سوقية[١١]، كما شهدت أسعار النفط العالمية تقلبات حادة؛ إذ تسببت الصراع في تغير أسعار خام برنت بنسبة أكثر من ٧٣% و WTI بنسبة ٧٠.٧% خلال ٢٠٢٢[١٢]، وعززت العقوبات الغربية على النفط والغاز الروسيين الضغط على الأسواق وأسرعت جهود التنويع وتعزيز أمن الطاقة عبر تحفيز الاستثمارات في البدائل النظيفة وبنية تحتية للتخزين والشحن البحري للغاز[١٣].

تؤدي النزاعات والصراعات السياسية إلى انقطاع مفاجئ أو تقليص للإمدادات من دول منتجة رئيسية، مما يخلق فجوات عرضية في الأسواق العالمية، مثال ذلك توقف تدفقات الغاز الروسي عبر أوكرانيا إلى أوروبا في نهاية ٢٠٢٤، ما دفع القارة لاعتماد مسارات بديلة بما في ذلك خطوط أنابيب نرويجية وشحنات LNG عبر الموانئ الأوروبية[١٤].

تتصاعد الأسعار بشكل حاد عند حدوث صدمات سياسية أو عسكرية، إذ ارتفع سعر الغاز الأوروبي إلى أكثر من ٣٠٠ يورو للميغاوات ساعة في العام الأول للحرب الروسية–الأوكرانية قبل أن يخف الضغط ويهبط إلى نحو ٥٠ يورو مع تخزين استراتيجي وإجراءات سوقية متكاملة[١٥]، كما شهدت أسعار النفط تغيرات كبيرة، حيث فسرت الحرب نحو ٧٠.٧% من تقلبات سعر خام WTI و٧٣.٦% من خام برنت خلال فترة الصراع الأولي[١٦].

٤.التقلبات الاقتصادية العالمية: مثل الازمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨.

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨ إلى صدمة حادة في سوق الطاقة العالمي انعكست في تراجع الطلب، وتقلّبات الأسعار، وتأخّر الاستثمارات، مع تسارعٍ في دعم الحوافز الخضراء وإعادة هيكلة المزيج الطاقي باتجاه الطاقة المتجددة. فقد انخفض الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة ١.١% في ٢٠٠٩، وهو أول تراجع منذ ١٩٨٢، نتيجة تقلص النشاط الاقتصادي والانكماش في الدول المتقدمة[١٧].

وانهارت أسعار النفط من ١٤٧ دولارًا للبرميل في يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٢ دولارًا في ديسمبر من العام نفسه، ما تسبب في إلغاء أو تأجيل أكثر من ٢٠ مشروعًا نفطيًا وغازيًا كبرى بقيمة ١٧٠ مليار دولار[١٨]. كما تقلصت فرص التمويل التقليدية للنفط والغاز، في حين استفادت مصادر الطاقة المتجددة من حزم التحفيز الخضراء التي خصّصت نحو ٩٠ مليار دولار في الولايات المتحدة[١٩].

واستجابةً لهذه الصدمات، عملت دول منظمة الأوبك على ضبط الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار، فيما تسارعت الاستثمارات في البنى التحتية الشبكية وتخزين الطاقة لتحسين المرونة المستقبلية[٢٠]. ففي عام ٢٠٠٩، هبط الاستهلاك العالمي للطاقة بنسبة ١.١% مقارنةً بالعام السابق، وهو أكبر تراجع منذ ١٩٨٢ نتيجة الانكماش الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية[٢١].

وقد تراجع استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) بمقدار ٥%، متجاوزًا نسبة انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي، مما يعكس الحساسية العالية للطلب الطاقي تجاه النشاط الاقتصادي[٢٢].

وانخفضت أسعار النفط من ذروتها عند ١٤٧ دولارًا للبرميل في يوليو ٢٠٠٨ إلى نحو ٣٢ دولارًا في ديسمبر ٢٠٠٨، وهبطت أسعار الغاز الطبيعي من ١٢.٦٩ دولارًا للمليون وحدة حرارية إلى ٤.٥٢ دولارًا في الربع الأول من ٢٠٠٩ بفعل الانكماش الاقتصادي وانخفاض الطلب الصناعي والنقل[٢٣].

٥.نمو الطلب في الدول الثلاث: الولايات المتحدة الامريكية والصين والاتحاد الأوروبي.

يرتبط الطلب على الطاقة ولاسيما النفط ارتباطا وثيقاً بمستوى النشاط الاقتصادي العام في الدولة، ومعدلات نموه التي تعد اهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعودا وانخفاضاً وكذلك مستويات الدخول ايضا.

ساهم النمو في الطلب على الطاقة بالولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي في إعادة تشكيل سوق الطاقة العالمي من خلال ثلاثة مسارات رئيسية: الأول: زيادة الطلب في هذه الأسواق المتقدمة والناشئة أدّت إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على الطاقة إلى ٢.٢% في ٢٠٢٤، مع مساهمة الصين وحدها بما يقرب من نصف هذا الارتفاع المطلق رغم تباطؤ نموها إلى أقل من ٣ %[٢٤]. الثاني: أدّى الطلب المتنامي في الولايات المتحدة – حيث ارتفع استهلاك الكهرباء إلى رقمٍ قياسي بلغ ٤ ٠٩٩ مليار كيلووات–ساعة في ٢٠٢٤ – إلى زيادة ضغوط البنية التحتية للشبكات وتوجيه استثمارات أكبر نحو توليد الكهرباء وتخزين الطاقة[٢٥]، الثالث: عدّل نمو الطلب الطفيف في الاتحاد الأوروبي (بزيادة ٠.٥% في ٢٠٢٤ بعد ركود لسنوات) توجهات السوق نحو تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز الطاقات النظيفة لتلبية الطلب دون رفع الانبعاثات[٢٦]، هذه التطورات دفعت الأسعار العالمية للنفط والغاز إلى مستويات أعلى في فترات الذروة، وسرّعت من الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة والمرنة.

في ٢٠٢٣، بلغ استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة الأولية ٩٣.٥٩ كوادرليون وحدة حرارية(quads) ، بزيادة تُظهر استقرارًا نسبيًا في استهلاك الطاقة مقارنة بالإنتاج الذي تجاوز ١٠٢.٨٣ كوادرليون وحدة حرارية[٢٧]. ويتوقّع تقرير وكالة المعلومات الطاقية الأمريكية (EIA) وصول استهلاك الكهرباء إلى ٤.٠٩٩ مليار كيلووات–ساعة في ٢٠٢٤، وإلى ٤.١٢٨ مليار كيلووات–ساعة في ٢٠٢٥، مع نمو يتركز في قطاعات السكن والنقل الصناعي[٢٨].

انعكس نمو الطلب الأمريكي على زيادة واردات النفط والغاز خلال فترات الذروة، مما هدّد أحيانا توازن العرض والطلب العالمي ورفع الأسعار الفورية للغاز المسال (LNG) وأسعار خام WTI في الأسواق المالية[٢٩]. وحفّزت

الضغوط على الشبكات الكهربائية الأمريكية استثمارات موسّعة في توليد الطاقة المتجددة والتخزين (بطاريات وهيدروجين) لتعزيز المرونة ومواجهة طلب التبريد والتدفئة في أوقات الذروة[٣٠].

أما الصين فعلى الرغم من تباطؤ نمو الطلب في ٢٠٢٤ إلى أقل من ٣%، استحوذت على أكبر زيادة مطلقة في الطاقة على مستوى العالم، حيث تمثل ما يقرب من نصف نمو الطلب العالمي في ذلك العام بين ٢٠١٩ و٢٠٢٤، كانت الصين مسؤولة عن ٤٠% من التوسع العالمي في قدرة الطاقة المتجددة، ما يعكس ربط زيادة الطلب بسياسات التخفيف من الانبعاثات[٣١]. وأدى النمو الكبير في الطلب الصيني إلى زيادة الاستيراد من النفط والغاز، مما ركّز الضغط على أسواق آسيا والمحيط الهادئ وأسعار القلق الأولية (Brent) في أوروبا[٣٢]. كما دفعت الصين نحو تسريع مشاريع الطاقة الشمسية والرياح، ما خفّض تكلفة الوحدات المتجددة عالمياً وأثر على منافسة المصادر التقليدية[٣٣].

بعد سنوات من الركود، نما الطلب على الطاقة في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٠.٥% في ٢٠٢٤، مدفوعًا بانخفاض الأسعار وانتعاش النشاط الصناعي وتوسع متجددات الطاقة[٣٤]. ففي الربيع ٢٠٢٥، توقّع صندوق النقد الأوروبي نمو الناتج المحلي للاتحاد بنسبة ١.١%، مما يشير إلى استمرار الطلب الصناعي على الطاقة على المدى القريب، والنمو المحدود والمرتكز نحو الكفاءة استدعى مزيدًا من استثمارات الطاقة النظيفة والبنية التحتية الشبكية (شبكات ذكية وتخزين)، مما خفّف اعتماد الاتحاد على واردات الوقود الأحفوري من روسيا بعد الأزمة الأوكرانية. ورفع الطلب الأوروبي الطفيف أسعار عقود الكهرباء الآجلة في بورصات الطاقة، مع توجه السوق لتسعير الأصول قليلة الكربون بقيم أعلى لتعويض تكاليف الانبعاثات[٣٥].

٦.سياسات المنظمات الاقتصادية العالمية: أوبك

أسهمت سياسات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بشكل رئيسي في إعادة تشكيل سوق الطاقة العالمي عبر إدارة مستويات الإنتاج لموازنة العرض والطلب، والتأثير على الأسعار، وتوجيه الاستثمارات. فمن خلال آليات تحديد الحصص الإنتاجية والقرارات التوافقية بين الأعضاء ومجلس أوبك+، نجحت أوبك في خفض الإنتاج بنحو ٥.٨٥ مليون برميل يومياً (ما يعادل ٥.٧% من الإمدادات العالمية) في بدايات ٢٠٢٥ للحفاظ على استقرار الأسعار amid ضعف الطلب العالمي[٣٦]، كما دفعت هذه القرارات المنتجين غير المنتمين إلى أوبك للتعديل في خططهم الإنتاجية، مما عزّز قدرتها على ضبط السوق رغم منافسة النفط الصخري الأمريكي وهشاشة الطلب[٣٧]، إلى جانب ذلك، أدت هذه السياسة إلى تحفيز إنشاء الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في دول المستوردين، وتعزيز الاستثمار في الطاقات المتجددة كسبيل لتقليل الاعتماد على النفط، وتحقيق التنويع الطاقي والأمن الاقتصادي[٣٨]، تعتمد أوبك على **حصص إنتاجية** يُحددها اجتماع الأعضاء، حيث تعلن تخفيضات جماعية أو زيادات في الإنتاج وفق تقييمها لحالة السوق العالمية، وقد خفضت أوبك+ إنتاجها ٥.٨٥ مليون برميل يومياً في أوائل ٢٠٢٥، أي ما يعادل ٥.٧% من الإمدادات العالمية، للحفاظ على استقرار الأسعار amid ضعف الطلب العالمي[٣٩]، كما تكمن قوة أوبك أيضًا في **التأثير النفسي** للتوقعات، فحتى الإعلانات المسبقة عن النوايا بالتخفيض أو الزيادة تغذي تقلبات الأسعار، حيث أظهرت دراسات أن مجرد إعلان الحصص يؤدي إلى تغيير أسعار النفط في غضون ساعات[٤٠].

٧.عودة الدول إلى الطاقة النووية:

شهدت السنوات القليلة الماضية عودة ملحوظة للدول الكبرى والصاعدة نحو توسيع قدراتها النووية، مدفوعةً بمزيج من الضغوط المناخية والحاجة إلى أمن الإمداد وتكاليف الوقود المتقلبة[٤١]، من المتوقع أن يرتفع إنتاج الكهرباء النووي العالمي بنحو ٣% سنويًا حتى ٢٠٢٦، ليصل إلى مستوى قياسي جديد في ٢٠٢٥، مع توفر نحو ٧٠ جيجاواط من القدرات الجديدة قيد الإنشاء، أغلبها في الصين والهند[٤٢]، هذه الزيادة ستسهم في رفع حصة الطاقة النووية من توليد الكهرباء من حوالي ١٠% إلى نحو ١٢% بحلول ٢٠٣٠، ما يساهم في خفض انبعاثات الكربون ويقلل الاعتماد على الغاز والفحم وبما يعزز استقرار الأسعار على المدى الطويل[٤٣]، استجابةً لذلك، شهدت أسواق رؤوس الأموال ضخًا متزايدًا للاستثمارات في مجالات الوقود النووي (حبوب اليورانيوم وتخصيبه) والبنى التحتية للمفاعلات الصغيرة والقابلة للتوسع[٤٤]، في المقابل، تستمر التحديات المتعلقة بالتكلفة العالية لأجهزة المفاعلات التقليدية، وطول أزمان البناء، وإدارة النفايات، واحتكار سلاسل التوريد[٤٥]، بحسب الوكالة الدولية للطاقة، من المتوقع أن يرتفع إجمالي القدرات النووية من ٤١٦ جيجاواط في ٢٠٢٣ إلى نحو ٦٤٧ جيجاواط بحلول ٢٠٥٠ في ظل السياسات المعتمدة حاليًا[٤٦].

سيؤدي هذا التوسع إلى خفض الطلب على الغاز والفحم بنحو ٥–٧% في العقد المقبل في سيناريوهات أساسية، ما يدعم الاستقرار البيئي ويقلل من مخاطر تقلب أسعار الوقود الأحفوري[٤٧].

المبحث الثاني: رؤية استشرافية لموقع العراق في سوق الطاقة في ضوء التحديات العالمية

يشهد العالم تحولات جذرية في سوق الطاقة نتيجة لتداخل عدة محددات مثل التحول نحو الطاقة النظيفة، تقلبات الأسعار، الصراعات الجيوسياسية، والتغيرات المناخية. في هذا السياق، تشكل رؤية استشرافية لموقع العراق في سوق الطاقة ضرورة استراتيجية، نظرًا لما يمتلكه من موارد طاقوية ضخمة، وفي ظل التحديات التي تعيق استثمارها بكفاءة.

أولًا: الفرص المتاحة للعراق:

١. احتياطات نفطية ضخمة: العراق يحتل المرتبة الخامسة عالميًا في احتياطات النفط المؤكدة، مما يوفر له موقعًا محوريًا في أمن الطاقة العالمي.

٢. الغاز المصاحب وغير المصاحب: يمتلك العراق كميات هائلة من الغاز الطبيعي، إلا أن جزءًا كبيرًا منها يُحرق دون استغلال. مشاريع التقاط الغاز وتمييعه تُعد فرصة حقيقية لتعظيم العوائد.

٣. الطاقة الشمسية: يمتلك العراق معدلات إشعاع شمسي مرتفعة، تؤهله ليكون من الرواد في الطاقة المتجددة إذا ما تم الاستثمار السليم.

٤. الموقع الجغرافي: موقع العراق بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا يجعله نقطة عبور إستراتيجية للطاقة.

ثانيًا: التحديات العالمية المؤثرة على العراق:

١. **التحول العالمي للطاقة النظيفة:** انخفاض الاعتماد العالمي على الوقود الأحفوري قد يقلل من الطلب على النفط مستقبلاً.

٢. **الأزمات الجيوسياسية:** تؤثر الصراعات الإقليمية على استقرار تصدير الطاقة.

٣. **الأزمات الاقتصادية :مثل أزمة ٢٠٠٨ أو تداعيات جائحة كورونا، تؤدي إلى تقلبات في الطلب والأسعار.**

٤. **منافسة دولية متزايدة:** دول أخرى مثل السعودية وروسيا وإيران تعزز من تنافسيتها في السوق، ما يتطلب من العراق تعزيز مرونته وسرعة استجابته.

ثالثًا: السيناريوهات المستقبلية:

١.السيناريو الأول: العراق كمصدر مستقر ومتنوع:

إذا تمكن العراق من:

- تنويع مصادر الطاقة (بما في ذلك الطاقة المتجددة).
- تحسين البنية التحتية.
- مكافحة الفساد.
- تعزيز الاستقرار السياسي.

فإنه يمكن أن يلعب دورًا رائدًا في تأمين إمدادات الطاقة الإقليمية والدولية. في هذا السيناريو، سيصبح العراق مركزًا إقليميًا للطاقة، يزوّد الدول المجاورة بالطاقة المتنوعة، ويؤسس لصندوق سيادي يدعم التنمية المستدامة.

٢.السيناريو الثاني: استمرار الاعتماد التقليدي:

إذا بقي العراق يعتمد على الصادرات النفطية التقليدية دون تنمية القطاع الغازي أو الطاقة النظيفة، فسيواجه خطر التراجع في دوره العالمي مع تراجع الطلب العالمي على النفط. هذا السيناريو يُبقي العراق في موقع هش اقتصاديًا، يعتمد على تقلبات سوق النفط، وقد يواجه عجزًا في تمويل الخدمات العامة والتنمية.

٣.السيناريو الثالث: التحول المتأخر والاضطراري:

في حال تأخر العراق في الإصلاحات، واستمر تآكل البنية التحتية، فإن أي تحولات مستقبلية في السوق (كحظر عالمي على الوقود الأحفوري أو انهيار أسعار النفط) ستجبره على التحول إلى بدائل في وقت حرج، ما يؤدي إلى خسائر اقتصادية فادحة ويضعف موقعه التفاوضي عالميًا.

٤.السيناريو الرابع: العراق كدولة عبور للطاقة الإقليمية

من خلال الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية (مثل أنابيب نقل الغاز والنفط، وربط الشبكات الكهربائية)، يمكن للعراق أن يتحول إلى دولة عبور إستراتيجية للطاقة بين آسيا وأوروبا، مما يمنحه دورًا جيوسياسيًا جديدًا يعزز من نفوذه الإقليمي.

رابعًا: توصيات استراتيجية لرؤية استشرافية

١. **وضع استراتيجية وطنية للطاقة تتضمن أهدافًا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.**

٢. **تحسين كفاءة الإنتاج والنقل من خلال التكنولوجيا الحديثة.**

٣. **جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال بيئة تشريعية ومؤسسية مستقرة.**

٤. **الانضمام إلى مشاريع إقليمية للطاقة لتعزيز التكامل الطاقوي.**

٥. **إنشاء صندوق سيادي من عائدات** الطاقة لتمويل مشاريع التنويع الاقتصادي.

والخلاصة يمتلك العراق مقومات حقيقية ليكون لاعبًا محوريًا في سوق الطاقة، لكنه يحتاج إلى إصلاحات هيكلية وقرارات استراتيجية جريئة تستشرف المستقبل وتتكيف مع تحولات السوق العالمية.

الخاتمة

في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم في سوق الطاقة، يبرز العراق كلاعب محتمل له تأثير كبير في هذا السوق، بما يمتلكه من موارد ضخمة وموقع جغرافي استراتيجي. لكن الواقع يفرض تحديات كبيرة تعيق هذا الدور، تشمل ضعف البنية التحتية، عدم الاستقرار السياسي، والاعتماد المفرط على النفط الخام. ورغم هذه التحديات، فإن الفرص متاحة إذا ما أُحسن استغلالها ضمن رؤية استراتيجية متكاملة.

وقد تناول البحث أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل العراق في سوق الطاقة، تراوحت بين التحول المتكامل إلى مركز إقليمي للطاقة، إلى سيناريوهات أكثر سلبية في حال استمرار السياسات التقليدية أو التحول المتأخر. وتشير هذه السيناريوهات إلى أهمية اتخاذ إجراءات إصلاحية عاجلة، تشمل تنويع مصادر الطاقة، وتطوير قطاع الغاز، والاستثمار في الطاقات المتجددة، إلى جانب تعزيز الحوكمة والشفافية.

التوصيات النهائية:

١. **وضع سياسة وطنية متكاملة للطاقة** تنسجم مع الاتجاهات العالمية وتراعي متطلبات الاستدامة.
٢. **توسيع مشاريع الطاقة المتجددة** لتقليل الانبعاثات وتخفيف الضغط على الموارد التقليدية.
٣. **تطوير الصناعات التحويلية** المرتبطة بالطاقة كصناعة البتروكيماويات.
٤. **تحفيز الشراكات الدولية** في مجال الطاقة النظيفة والنقل الإقليمي للطاقة.
٥. **إصلاح الإطار القانوني والمؤسساتي** لجذب الاستثمارات وتسهيل المشاريع الكبرى.

في ضوء ذلك، فإن مستقبل العراق في سوق الطاقة مرهون بإرادة سياسية واعية، ورؤية اقتصادية متقدمة، وقدرة على التفاعل مع التحولات العالمية بشكل استباقي، بما يضمن له موقعًا فاعلًا ومؤثرًا في العقدين القادمين.

الهوامش

(١) هشـــام قـــرواني، إستراتيجية الاستثمار في الطاقات البديلة حالة" شركة الكهرباء والطاقات المتجددة" للفترة (٢٠١٠-٢٠١٥). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر. ٢٠١٦. ص ١٩.

(٢) GRIGSBY, Owen, et al. Why Private Markets are the Best Capital Allocators for Energy Transition Investments. 2025.

(٣) HOSSAIN, Mohammad Razib. Killing billions to save millions? Analyzing the double jeopardy of fossil-fuel-led economic development in Bangladesh. Environment, Development and Sustainability, 2024. p 4.

(٤) KHAN, Imran, et al. Unlocking the potential of renewable energy and natural resources for sustainable economic growth and carbon neutrality: A novel panel quantile regression approach. Renewable Energy, 2024. P 333.

(٥) مرفت عبد الوهاب. الطاقة المتجددة وإمكانية مواجهة تحديات الطاقة التقليدية وتعزيز دور مصر كسوق جاذبة لتجارة الكربون. المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة بجامعة الأزهر, ٢٠١٧, المجلد (١) العدد (١٧). ص ١٣.

(٦) مصطفى جلال رمضان، التوافق بين العمارة ومصادر الطاقة المتجددة رؤية نقدية لاستخدام طاقة الرياح في المباني. مجلة أبحاث الهندسة، ٢٠١٠. المجلد (٣٣)، العدد (٣)، ص ٣٠٩.

(٧) إبتسام تباني. ميكانيزمات تمويل مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، الجزائر. ٢٠١١. ص ١٣.

(٨) DIGITEMIE, Wags Numoipiri; EKEMEZIE, Ifeanyi Onyedika. Assessing the role of carbon pricing in global climate change mitigation strategies. Magna Scientia Advanced Research and Reviews, 2024, Vol (10). No (2). P 28.

(٩) JAKOB, Michael; OVERLAND, Indra. Green industrial policy can strengthen carbon pricing but not replace it. Energy Research & Social Science, 2024, No (116), p 3.

(١٠) IEA. How to Avoid Gas Shortages in the European Union in 2023.

(١١) IEA. Russia's War on Ukraine – Topics.

(١٢) Carnegie Endowment. "How Eastern Europe Overhauled Its Natural Gas Market." Apr 22, 2025.

(١٣) HESS, Maximilian. How Eastern Europe Overhauled Its Natural Gas Market. 2025.

(١٤) NGUYEN, Huan Huu; VAN NGUYEN, Phuc; NGO, Vu Minh. Energy security and the shift to renewable resources: The case of Russia–Ukraine war. The Extractive Industries and Society, 2024, 17: 101442.

(١٥) ZHANG, Zifan, et al. The impact of the Russia–Ukraine conflict on renewable energy trade in countries along the belt and road: A cascading failure model. Journal of Renewable and Sustainable Energy, 2025, vol (17). No (1), p 186.

(١٦) KELIAUSKAITE, Ugne; ZACHMANN, Georg. The end of Russian Gas Transit Via Ukraine and Options for the EU. Erişim, 2024, No (1), p 296.

(١٧) BALCILAR, Mehmet; USMAN, Ojonugwa; ÖZKAN, Oktay. Tourism development and US energy security risks: a KRLS machine learning approach. Current Issues in Tourism, 2024, 27.1: 37–44.

(١٨) p 9. DOHLMAN, Erik, et al. USDA Agricultural Projections to 2034. 2025.

(١٩) International Energy Agency. "Global electricity demand increased by 4.3% in 2024." Global Energy Review 2025.

(٢٠) SWADI, Mahmood, et al. Investigating and predicting the role of photovoltaic, wind, and hydrogen energies in sustainable global energy evolution. Global Energy Interconnection, 2024, 7.4: p 429–445.

(٢١) RAIMI, Daniel, et al. Global Energy Outlook 2024: Peaks or Plateaus. Resources for the future, 2024.

(٢٢) GAJDZIK, Bożena, et al. Renewable energy share in European industry: analysis and extrapolation of trends in EU countries. Energies, 2024, 17.11: 2476.

(٢٣) GERN, Klaus-Jürgen, et al. World Economy Winter 2024: Strong headwinds for global economic activity. 2024.

(٢٤) SWADI, Mahmood, et al. Investigating and predicting the role of photovoltaic, wind, and hydrogen energies in sustainable global energy evolution. Global Energy Interconnection, 2024, 7.4: 429-445.

(٢٥) WONG, Gai-Zhe, et al. Study of intention to use renewable energy technology in Malaysia using TAM and TPB. Renewable Energy, 2024, 221: 119787.

(٢٦) GERN, Klaus-Jürgen, et al. World Economy Winter 2024: Strong headwinds for global economic activity. 2024.

(٢٧) ZHANG, Xingrui; MARTIN, Elliot; SHAHEEN, Susan. The Dynamics of the California Electric Grid Mix and Electric Vehicle Emission Factors. Energies, 2025, 18.4: 895.

(٢٨) DOHLMAN, Erik, et al. USDA Agricultural Projections to 2034. 2025.

(٢٩) FLEITER, Tobias, et al. Hydrogen Infrastructure in the Future CO2-Neutral European Energy System—How Does the Demand for Hydrogen Affect the Need for Infrastructure?. Energy Technology, 2025, 13.2: 2300981.

(٣٠) AUDI, Marc, et al. Quantile analysis of oil price shocks and stock market performance: A European perspective. 2025.

(٣١) YERGIN, Daniel; ORSZAG, Peter; ARYA, Atul. The Troubled Energy Transition: How to Find a Pragmatic Path Forward. Foreign Aff., 2025, 104: 106.

(٣٢) YAO, Yongzheng, et al. Hydrogen energy industry in China: The current status, safety problems, and pathways for future safe and healthy development. Safety Science, 2025, 186: 106808.

(٣٣) LIU, J. L., et al. China's 1+ N policy system supports an earlier peak in carbon emissions. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 2025, 215: 115626.

(٣٤) FLEITER, Tobias, et al. Hydrogen Infrastructure in the Future CO2-Neutral European Energy System—How Does the Demand for Hydrogen Affect the Need for Infrastructure? Energy Technology, 2025, 13.2: 2300981.

(٣٥) AUDI, Marc, et al. Quantile analysis of oil price shocks and stock market performance: A European perspective. 2025.

(٣٦) YE, Ruike, et al. Energy demand security in OPEC+ countries: A revised 4As framework beyond supply security. Energy, 2025, 320.

(٣٧) HALIL, G. Ö. R. A Comprehensive Machine Learning Approach for Predictive Analysis of Energy Consumption in OPEC Countries.

(٣٨) AUDI, Marc, et al. Quantile analysis of oil price shocks and stock market performance: A European perspective. 2025.

(٣٩) TSAILAS, Demetrios N. RISKS AND THREATS IN THE 21ST CENTURY MARITIME SECURITY. Security Science Journal, 2025, 6.1: 110.

(٤٠) FATIMA, Sana, et al. The role of tourism, natural resources, and renewable energy in enhancing economic growth and combating climate change in OPEC economies. Environment, Development and Sustainability, 2025, 1-22.

(٤١) RAJPUT, Sanjeev; PATHAK, Ravi Kant. Seismic Exploration to Reservoir Excellence. Springer Nature, 2025.. p 7.

(٤٢) ECKHOUSE, Gabe. Performing energy: the International Energy Agency and the conflicting imaginaries of capitalist energy transition. New Political Economy, 2025. P 9.

(٤٣) NOVICH, Kaelee; JAQUES, Brian; HUBBARD, Monica. Licensing of Advanced Nuclear Reactors in the United States: An Analysis of Nrc's 10 Cfr Part 53 and the Impact of Modern Technology Insertion Using the Advocacy Coalition Framework. Available at SSRN 5235883.

(٤٤) WANG, Yijing, et al. Global spatiotemporal optimization of photovoltaic and wind power to achieve the Paris Agreement targets. Nature Communications, 2025, vol (16). No (1) p 4.

(٤٥) EWERS, Michael; BRANNSTROM, Christian; CONRECODE, Caitlin. What are the emerging contours of regional decarbonization? Insights from an exploratory analysis of US clean hydrogen hubs. Geoforum, 2025, Vol (163), 104294.

(٤٦) AL ASMAR, Joseph, et al. Towards a sustainable energy future: a comparative analysis of environmental and economic impacts of energy sources. Management of Environmental Quality: An International Journal, 2025.

(٤٧) YANG, Baoming. Goals, Progress, Issues and Challenges of Global Carbon Neutrality. The Carbon Emission Liability Mechanism, 2025, p 9.